بحث بعنوان

مدخل كمي لتطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم خطر إعداد التقارير المالية بهدف تفعيل هيكل الرقابة الداخلية

A Quantitative Approach for Developing the Role of Internal Audit in Assessing the Risk of Preparing Financial Reports in order to activate the Structure of Internal Control

بحث مقدم من

منار عبد الحميد محمود حسنى السيد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير دور المراجعة الداخلية باستخدام المدخل الكمي لتقييم المخاطر وخاصة عند إعداد التقارير المالية، لمحاولة تفعيل هيكل الرقابة الداخلية، الذي أصبح يقوم على تحديد وتقييم المخاطر بهدف تدنيتها إلى أدنى حد ممكن باعتبارها من أخطر ما يواجه المنظمات، ومطلب لمستخدمي التقارير والقوائم المالية وأصحاب المصالح. وتوصلت الدراسة إلى نجاح استخدام النموذج الكمي في تقييم مخاطر إعداد التقارير المالية، أدى إلى تطوير دور المراجعة الداخلية بما يساهم في تفعيل هيكل الرقابة الداخلية، القائم على إدارة وتقييم المخاطر، وتطوير دور المراجع الداخلي بالاعتماد على النموذج يقدم مردوداً إيجابياً بتفعيل هيكل الرقابة الداخلية والمراجع الداخلي ومستخدمي التقارير، وجاءت نتائج الدراسة الميدانية مدعمه لذلك حيث توجد موافقة من المستقصي منهم بشأن جودة هيكل الرقابة الداخلية يساعد في تدنية مخاطر التقارير المالية، وأن النموذج الكمي يساعد إدارة المراجعة الداخلية في تقييم خطر التقارير، وتطوير دور المراجعة الداخلية بالأسلوب الكمي يساعد على تفعيل هيكل الرقابة الداخلية.

Abstract.

This study aims to developing the role of internal audit by using the quantitative approach to risks assessment, especially when preparing the financial reports, to try activate the internal control structure, which has become based on the identification and assessment of risks in minimization as one of the most serious things facing organizations, and the demand for users of financial reports, lists, and stakeholders. And this study finds that the use of quantitative model in Assessing the Risk of Preparing Financial Reports has led to the development role of internal audit, which contributes to the internal control structure, that is based on risk Management and Assessing, and the role of the internal auditor based on the model. and users of reports, and supported the results of the field study that as agreed study sample that the quality of the internal control structure helps to minimize the risk of financial reports, quantitative model helps the internal audit department in the risk assessment reports, the development of the role of internal audit quantitative manner helps to activate the internal control structure.

الإطار العام للبحث

أولاً: طبيعة المشكلة موضوع البحث.

نظراً لأن قوة هيكل ونظم الرقابة الداخلية إنما تستمد من مدى فعالية وظيفة المراجعة الداخلية بالمنظمة، لذا بدأ الاهتمام في السنوات الأخيرة بتطوير مهنة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في عملية إدارة وتقييم المخاطر. وقد دعت الدراسات البحثية في هذا المجال إلى أن المراجع الداخلى يجب أن يكون إلزاماً عليه، رصد المخاطر التي تواجه المنظمة بوجه عام، ومخاطر إعداد التقارير المالية بصفة خاصة، فضلاً عن متابعتها والعمل دوماً على الحد منها. وهو ما يترتب عليه ضرورة تطوير دور المراجعة الداخلية، ليواكب عملية تقييم المخاطر.

ولذا تعتقد الباحثة أن أنسب تطوير لدور المراجعة الداخلية في تقييم خطر إعداد التقارير المالية، هو إستخدام أحد النماذج الكمية الملائمة لهذا الغرض وهونموذج تحليل آثار الإخفاق (FMEA) – وهو مختصر للمصطلح الأجنبي التالى: (Failure Mode and Effects Analysis).

وبنجاح إستخدام هذا النموذج الكمى في تقييم مخاطر إعداد التقارير المالية، يكون قد أدى تطوير دور المراجعة الداخلية إلى تفعيل هيكل الرقابة الداخلية، القائم على إدارة وتقييم المخاطر والحد منها. وتدعم الباحثة دراستها هذه بالدراسة الميدانية لاختبار أثر تطوير المراجعة الداخلية كمياً على هيكل الرقابة والكشف عن مخاطر إعداد التقارير المالية وذلك على مجتمع الأعمال المصرى، المكون من معدى ومستخدمى التقارير المالية، وممارسى مهنة المراجعة، من أجل دعم ما تتوصل له من نتائج نظرية في هذه الدراسة البحثية.

ثانياً: أهمية البحث من الناحية العلمية.

تنبع أهمية هذا البحث العلمية، من حداثة الموضوع الذي يتناوله، وكذلك محاولة تطويع المدخل الكمي المختار لعملية تحديد وتقدير خطر إعداد التقارير المالية من خلال تطوير دور المراجعة الداخلية لخدمة المستفيدين للوصول إلى أسباب حدوث الإخفاق ورتب أو درجات ذلك حتى يمكن اتخاذ القرارات المصححة، ومن ثم تفعيل هيكل الرقابة الداخلية بالمنظمات.

أهمية البحث من الناحية العملية والميدانية.

كما تنبع الأهمية العملية للبحث من إمكانية الحد من المخاطر التي تحيط بعملية الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال - وبصفة خاصة مخاطر إعداد التقارير والقوائم المالية. باستخدام أسلوب كمي يقوم على نموذج يناسب هذا العمل هو نموذج تحليل آثار الإخفاق، الذي بدأت الكتابات عنه خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ولم تشر الدراسات إلى الاستخدام الذي طوعته الباحثة في بحثها هذا.

ثالثاً: أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى تطوير دور المراجعة الداخلية باستخدام المدخل الكمي لتحديد وتقييم المخاطر وخاصة عند إعداد التقارير المالية لمنظمات الأعمال، وذلك مساهمة من الباحثة فى محاولة تفعيل هيكل الرقابة الداخلية، الذي أصبح الآن يقوم على تحديد وتقييم المخاطر بهدف تدنيتها إلى أدنى حد ممكن باعتبارها من أخطر ما يواجه منظمات الأعمال، ومطلب لمستخدمي تلك التقارير والقوائم المالية وأصحاب المصالح بصفة خاصة.

رابعاً: فروض البحث.

تتمثل أهم فروض الدراسة التي تقوم بها الباحثة في هذا البحث، في الفروض العدمية التالية:

الفرض الأول: لا توجد فروق معنوية بين أراء المستقصي منهم بأن جودة هيكل الرقابة الداخلية يساعد على تدنية مخاطر إعداد التقارير المالية.

الفرض الثاني: لا توجد فروق معنوية بين أراء المستقصي منهم بأن نموذج تحليل آثار الإخفاق يساعد إدارة المراجعة الداخلية في تقييم خطر إعداد التقارير المالية.

الفرض الثالث: لا توجد فروق معنوية بين أراء المستقصي منهم بأن تطوير المراجعة الداخلية بالأسلوب الكمي يساعد على تفعيل هيكل الرقابة الداخلية.

مع ملاحظة أن الفروض البديلة لذلك، هي عكس كل منها، أي أنها تشير إلى وجود فروق فردية معنوية بين أراء المستقصي منهم، ويكون التحليل الإحصائي لتفريغ الإجابات على الاستقصاء تحديد صحة أو عدم صحة الفروض العدمية (الصفرية) السابقة.

خامساً: حدود البحث.

1. **عدم التعرض للاستخدامات المتاحة والجارية للنموذج الكمي المستخدم بخلاف عملية تقدير وتقييم المخاطر.**
2. **عدم مناقشة وجود إطار موحد فيما يتعلق بتقدير المخاطر أو التقرير عنها، لاختلاف ذلك بحسب طبيعة النشاط ونوع الصناعة.**
3. **عدم التوسع في الدراسات السابقة نظراً لندرة الكتابات والأبحاث العربية والأجنبية التي تناولت موضوع تطوير دور المراجعة الداخلية في مجال تقييم المخاطر.**

سادساً: منهج البحث.

تعتمد الباحثة في بحثها على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث تستخدم المنهج الاستقرائي لدراسة تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر وخاصة عند إعداد التقارير المالية، وينعكس ذلك على تفعيل هيكل الرقابة الداخلية في ضوء توصيات لجنة (COSO) وما أخذت به المنظمات المهنية المتخصصة.

ويتم استخدام المنهج الاستنباطي عند استخدام النموذج الكمي موضوع الدراسة وهو نموذج تحليل آثار الإخفاق عند تقدير وتقييم مخاطر إعداد التقارير المالية، ومدى تحقيقه لما يخدم مستخدمي التقارير المالية وأصحاب المصالح المختلفة. وفى سبيل ذلك تستخدم عدة أساليب بحثية، تعتمد على الاطلاع والمسح المكتبي للأبحاث المقدمة حول هذا الموضوع من قبل، وكذلك أسلوب المناقشة والتحليل المنطقي، وكذلك الدراسة الاستقصائية لعينات من مجتمع الدراسة عند القيام بالدراسة الميدانية اللازمة لإثبات صحة أو عدم صحة فروض البحث.

سابعاً: الدراسات السابقة.

1- دراسة (د. محمد عبد الفتاح) عام 2008م:

جاءت هذه الدراسة بعنوان "إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية"، حيث توصلت من خلال دراسة نظرية أن التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في منظمات الأعمال بصفة عامة وفى البنوك بصفة خاصة، يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الاستقرار والنمو والعائد المتوقع.

وأيضاً تقوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بدور رئيسي في تقييم إدارة المخاطر المصرفية من خلال التأكد من فعالية الخطة الموضوعة للتعامل مع المخاطر والتي تسهم في تحديدها وتقييمها وضبطها في إطار توازن الأهداف الاستراتيجية المنشودة في البنك.

وأشارت كذلك الدراسة إلى إمكانية الربط بين دور المراجعة الداخلية وآليات الحوكمة لضبط المخاطر المصرفية. ولكن لم تدخل هذه الدراسة أيضاً في عمق كيفية تقدير وتقييم تلك المخاطر بأي من الأساليب أو المداخل.

2- دراسة (Beasley & Others) عام 2008م:

جاءت هذه الدراسة بعنوان "تأثير إدارة مخاطر المنشأة على وظيفة المراجعة الداخلية"، حيث اعتمدت على إجراء استقصاء لعدد 122 منظمة لتوضيح تأثير إدارة مخاطر المنشأة على دور المراجعة الداخلية. وتوصلت إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية تتأثر بإدارة المخاطر في المنظمة ويمكن أن تقوم بدور قيادي في تفعيلها وذلك عندما:

- تطبق المنظمات نموذج إدارة مخاطر المنشأة في كل أنشطتها.
- توجد لجان مراجعة تؤيد دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنظمة.
- بقاء واستقرار مدير المراجعة الداخلية في منصبه لفترة ومنية معقولة.

ولكن ترى الباحثة أن هذه الدراسة مثل غيرها من الدراسات التي قدمت في الحقبة الأخيرة من القرن الحالي، قد ربطت بين إدارة المخاطر وتقديرها أو تقييمها بعمل ودور المراجعة الداخلية، دون الخوض في كيفية تحديد أو تقييم تلك المخاطر، دون التركيز على الجهة التي يمكن أن تقوم بذلك، التي شغلت بال الباحثين كثيراً.

ثامناً: خطة البحث.

على ضوء طبيعة البحث وأهميته، وتحقيقاً لأهدافه، ومن خلال فروضه وبناء على حدوده والمنهج المتبع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مقسمة كل فصل إلى مبحثين، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: تفعيل هيكل الرقابة الداخلية وطيعة خطر التقارير المالية.

الفصل الثاني: تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمدخل الكمي.

الفصل الثالث: مردود تطوير المراجعة الداخلية كمياً على تفعيل هيكل الرقابة.

الفصل الأول

تفعيل هيكل الرقابة الداخلية وطبيعة خطر التقارير المالية

مقدمة.

لقد أشارت معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها إلى ضرورة إمتداد وظيفة المراجعة الداخلية لتساعد الإدارة في تحديد وتقييم المخاطر الهامة التي قد تتعرض لها المنظمة، ومن بين هذه المخاطر التي تسهم أطراف عديدة داخل وخارج المنظمة، مخاطر إعداد التقارير المالية، وما تحتويه من إحتمالات تضمين تلك القوائم والتقارير من غش أو أخطاء جوهرية غير مكتشفة، إما عن عمد أو سهو، الأمر الذي يضر بكافة مستخدمى هذه القوائم والتقارير بدون شك. وهو من الأمور الهامة التي تسعى كثير من الدراسات لتوضيحه وتبيان كيفية الحد منه بقدر الإمكان.

المبحث الأول
تطوير هيكل الرقابة الداخلية وركائز تفعيله

أولاً: أهم نقاط تطوير هيكل الرقابة الداخلية ومكوناته وأهدافه.

فقد عرفت اللجنة فى تقريرها الصادر عام 1992 م، الرقابة الداخلية بأنها: " عملية تتأثر بمجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية، وبالأفراد الآخرين، تصمم لتقديم تأكيد معقول عن

إنجاز مجموعة من الأهداف المحددة ". وهو يختلف عن التعريفات التى كانت سائدة من قبل، فى عدة نقاط هامة، من أبرزها التأثر بمسئوليات جميع العاملين فى المنظمة وأيضاً مجلس الإدارة. وبذلك شمل التعريف التركيز على عدة أهداف فرعية لم تكن لها وجود من قبل، وهى:أهداف ترتبط بكفاءة وفعالية العمليات التشغيلية،و أهداف ترتبط بدقة وموثوقية التقارير المالية، وأهداف ترتبط بالإلتزام بالنظم والقوانين والتعليمات السارية والتي تلتزم بها منظمات الأعمال.

وتتفق الباحثة مع الرأي الذي يرى أن التعريف الحديث للرقابة الداخلية يعتبر أن الرقابة هي جزء من العملية التنظيمية، تبدأ من وضع المنظمة التنظيم الأساسي لها، ثم تتطور بتطور الأحداث والظروف الجديدة المسببة للمخاطر في تلك المنظمة، كما تتطور أيضاً بحسب المنظمة قدرة الإدارة والعاملين بها على الابتكار والتطوير لتمكين الوظيفة الرقابية بها. كما أن الرقابة الداخلية في المنظور الحديث لم يعد ينظر لها على أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تمنع حدوث كل مجالات الغش والأخطاء أو تكتشفها فور حدوثها وتعمل على تصحيحها فقط. بل ينظر لها على انها عملية السيطرة على المخاطر وأنها تقدم تأكيد معقولاً بأن هذه المخاطر في الحدود المسموح بها.

وقد أغفل تقرير COSO عام 1992 حماية الأصول كهدف صريح للرقابة الداخلية. والمبرر الذي قدم لذلك هو أن مجموعات الأهداف الثلاثة في مجملها توفر الحماية المادية والمحاسبية للأصول. أما عن مكونات ذلك الإطار أو الهيكل المتكامل وفقاً لما جاء بلجنة (COSO) فكان يعتبر مكونات الرقابة الداخلية أيضاً مقاييس، ومعايير وهي التحول الجوهري في نظرية الرقابة الداخلية، وأن تقديم هذه المكونات بصورة مختلفة تماماً عن المكونات التي كانت مفترضة كأساس للرقابة الداخلية وأسس لها قبل عام 1992م، يعكس التغير في التصورات والأفكار حول الرقابة الداخلية، حيث نظرت هذه التصورات للرقابة الداخلية من منظور أوسع وأعم بدءاً من البيئة الداخلية بالمنظمة حتى الإجراءات العملية لمراقبة الأنشطة الرقابية، فقد حدد تقرير لجنة دعم التنظيمات (بيئة الرقابة – تقدير المخاطر – الأنشطة الرقابية – المعلومات والاتصال – المتابعة).

ثانياً: الإضافات التي لحقت بهذا الهيكل وإطاره لخدمة تحديد وتقييم المخاطر.

هناك عدة إضافات لحقت بهيكل الرقابة الداخلية وإطاره وفقاً لتوصيات لجنة COSO ومنها معايير ومبادئ يتم من خلالها تقييم فعالية كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية وعلى وجه الخصوص مكون تقدير وتقييم المخاطر (موضوع البحث). والتي منها المعايير التالية:

- **تفاعل الإدارة مع المراجعين الخارجيين والداخليين بشأن بنود التقارير المالية، والعمل على تحقيق الأهداف ومدى بذل أداء إضافي (تعويضي) بغرض تحقيق تلك الأهداف، وموقف الإدارة تجاه تجاوز إجراءات الرقابة التي تم وضعها بغرض تحقيق أهداف إعداد التقارير المالية، تضمين التوصيف الرسمي للوظيفة وسلطة الموظفين ذات العلاقة في عمليات إعداد التقارير المالية، مراعاة استقلال مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية وتكرار الاجتماعات ومناسبتها، وملاءمة المعلومات المقدمة إلى المجلس من أعضاء لجنة المراجعة وتقييم المعلومات الهامة والتحقق من القوانين غير صحيحة، تشكيل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، من اعضاء لديهم خبرة في عملية إعداد التقارير المالية، موقف الإدارة تجاه إعداد التقارير المالية.**

هذه المعايير تساعد المنظمة على تحقيق بيئة رقابية فعالة تخلق أساساً جيداً، يمكن الاعتماد عليها في تطوير المكونات الأخرى للرقابة الداخلية. بالإضافة إلى ما تقدمه من مبادئ عامة تتعلق بوجه خاص بتقدير المخاطر مثل: مدى تقييم الأهداف على مستوى المنظمة عن

طريق بيانات وتوجيه كاف لتحديد ما ترغب المنظمة في إنجازه، ويكون مرتبط مباشرة بها، توصيل الأهداف للمستخدمين بصورة واضحة ومفصلة، دقة وترابط عملية تحليل الخطر ويتضمن ذلك تقدير أهمية المخاطر، وتقدير إمكانية حدوثها، وتحديد الإجراءات الضرورية، وجود آليات للتحديد وللتفاعل مع الاستجابة للتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على المنظمة وعلى إنجاز أهدافها.

وبذلك فإن قوة أحد مكونات هيكل الرقابة ككل قد يؤثر على باقي المكونات إيجابياً، ومن ثم تفرض الرقابة أهمية أكبر على المنظمة لتطبيقات قوية من المعالجات، الإجراءات، أدوات رقابية على باقي المكونات الأخرى، وأخيراً التقييم النهائي، هذا وقد نشرت لجنة COSO إطاراً مستحدثاً للرقابة الداخلية في مايو 2013 م لتحديث إطار الرقابة الداخلية عام 1992 م حيث احتفظت بالمفاهيم الأصلية لعام 1992 م ولم تغير المعايير الأساسية المستخدمة لتقييم فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

ومن أبرز هذه التحديثات ما يتعلق بالآتي: تغييرات في عنصر المعلومات والاتصالات للتأكيد على مناقشة أهمية نوعية المعلومات، وتحديث العنصر الخامس للرقابة الداخلية وهو المتابعة، وتحديث التغييرات في مجال الأعمال التجارية وبيئات التشغيل، فضلاً عن توضيح المبادئ وتوضيح متطلبات للرقابة الداخلية الفعالة، وكذلك توسيع أهداف التقارير المالية وغير المالية لتشمل التقارير الداخلية والخارجية وتشجيع المستخدمين على تطبيق الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف إضافية وإدخال مخاطر جديدة، والرقابة الداخلية الفعالة تتكيف مع كلاً من التغيرات والأحداث المخططة وغير المتوقعة، ويمكن أن تساعد في كشف وتخفيف المخاطر التي تتداخل في تحقيق أهداف المنظمة.

وهكذا فقد شمل التحديث مجال الأعمال التجارية والاعتماد على التكنولوجيا الأكثر تطوراً، والتوقعات المتعلقة بمنع واكتشاف الأخطاء والغش. كما أنه ركز على ربط المخاطر بالأداء، للمساعدة في تخصيص الموارد لدعم الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنظمة، وأيضاً تناول التحديث عمليات تقدير المخاطر وتحليلها وخطورتها في ظل تقييم مستويات المخاطر المقبولة، ومدى تحمل المخاطر كشرط مسبق للرقابة الداخلية المتعلقة بمستوى مقبول عند اختلاف الأداء وفي ظل الأهمية النسبية للأهداف، مع إلقاء الضوء حول مخاطر الاحتيال المتعلقة بأخطاء التقارير المالية وعدم كفاية حماية الأصول والفساد كجزء من عملية تقييم المخاطر.

ثالثاً: أهم ركائز تفعيل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية.

1- المراجعة الخارجية: حيث يعتبر هدف المراجع الخارجي من مراجعة القوائم المالية لأي منظمة هو إبداء الرأي الفني المحايد وإعطاء التأكيد المعقول حول مدى عدالة وصدق هذه القوائم، ومدى تعبيرها عن المركز المالي للمنظمة بدقة ووضوح، وفي ضوء معايير المحاسبة المصرية او الدولية، ويحتاج المراجع الخارجي قبل قبوله لمهمة المراجعة إلى تقييم مدى إمكانية اعتماده على هيكل الرقابة الداخلية المطبق في المنظمة والذي من خلاله يتم إعداد القوائم المالية، ويعتبر تقرير المراجعة الذي يصدره المراجع الخارجي هو الوسيلة التي يمكن للمساهمين، وأصحاب المصلحة من التعرف على أحوال المنظمة، كما أن أدارة المنظمة هي المسئولة عن تصميم وتطبيق ومتابعة تشغيل هيكل الرقابة الداخلية، والمراجع لا يعتبر مسئولاً عن تصميم وتطبيق تشغيل الرقابة الداخلية بالمنظمة، إنما قيامه بفهم وتقييم هيكل الرقابة الداخلية بهدف تحديد مدى الثقة فيه وإمكانية الاعتماد عليه لمساعدته على القيام بمهمة مراجعة القوائم المالية والحكم على مدى عدالتها وصدقها.

2- المراجعة الداخلية: إن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر وظيفة دعم رئيسية وهامة للإدارة التنفيذية، ولجنة المراجعة، ومجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمساهمين. كما أنها تعتبر أحد أجزاء بيئة الرقابة التي تعتبر بدورها أحد العناصر الأساسية للرقابة الداخلية، وتعتبر المراجعة الداخلية بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الداخلية التي تنهض بمسئولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، ورفع الكفاءة التشغيلية، وهذا ما يجعل دورها مهم وفعال في ضبط أداء المنظمات لذا فعندما يتم تدعيمها بالأفراد والموارد فإنها يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في ضبط الأداء نتيجة لتزايد الحاجة إلى تحسين الثقة في التقارير والقوائم المالية وخاصة بعد التطور الحادث في مفهوم المراجعة الداخلية والمعايير والإرشادات المهنية المتعلقة به. ولهذا أوصى اتحاد المحاسبين الأوروبيين بضرورة استمرار التطوير في وظائف المراجعة الداخلية مع التركيز على تقييم مفاهيم أوسع للرقابة الداخلية ترتبط بإدارة المخاطر المتعلقة بالمنظمة.

وقد عرف معهد المراجعين الداخليين عملية المراجعة الداخلية على النحو التالي:

"أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط تقويمي واستشاري وموضوعي ومستقل يصمم بغرض إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة، وتساعد المراجعة الداخلية المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تطبيق مدخل منظم لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة والحوكمة في المنظمة". ويلعب المراجع الداخلي دور هام وفعال في تقديم خدمات التأكيد عن نظم الرقابة الداخلية من خلال فحص وتقييم نظم الرقابة وتقديم تقرير بذلك إلى الإدارة التنفيذية مما يساعد على ضمان وجود بيئة رقابية جيدة وهو ما يعتبر أحد المتطلبات الرئيسية لمنع الممارسات التي من شأنها تشويه التقارير المالية والتلاعب في أرقامها المالية.

المبحث الثاني

مفهوم ومكونات خطر إعداد التقارير المالية وأهمية تقييمه

أولاً: طبيعة التقارير المالية ومفهوم المخاطر بوجه عام.

تعد التقارير من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين من أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم، ونجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مصداقية وشفافية هذه التقارير المالية.

مفهوم المخاطر وإدارتها بوجه عام.

تتعرض المنظمات إلى العديد من المخاطر التي قد تؤثر على مستوى تحقيقها لأهدافها، فمن هذه المخاطر ما يدخل ضمن سيطرة ورقابة المنظمة، ومنها ما تفرضه الظروف والبيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة. فالمخاطر هي احتمالية أن تؤثر حادثة أو تصرف ما تأثيراً سلبياً على المنظمة أو النشاط الخاضع للمراجعة وقد عرفت لجنة دعم التنظيمات (COSO) إدارة المخاطر بأنها عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا وغيرهم من موظفي المنظمة كإدارة المراجعة الداخلية تتعلق بالرقابة الداخلية وتطبيقاتها في استراتيجية المنظمة وأعمالها وتصمم لتوفير ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق الاهداف في المجالات الاتية: فعالية وكفاءة العمليات، موثوقية التقارير المالية، الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

في حين عرف معهد المراجعين الداخليين (IAA) إدارة المخاطر بأنها عملية تهدف إلى معرفة وتحديد وتقييم أي أحداث أو حالات محتملة، والتحكم بها والسيطرة عليها، بحيث يتم

التوصل إلى تأكيدات معقولة بشأن تحقيق أهداف المنظمة مركزاً على دور إدارة المراجعة الداخلية منفرداً في هذا الشأن. ومما سبق يتضح أن عملية إدارة المخاطر هي جزء أساسي ومستمر من مسئوليات الإدارة العليا وإدارة المراجعة الداخلية، في حين يجب أن يتضمن لجنة المراجعة وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمنظمة وأنه يدعم اوجه الرقابة، كما يجب أيضاً أن تضمن لجنة المراجعة أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة، وتكون متكاملة مع الممارسات العملية ومتمشية مع آليات اتخاذ القرار،

وإذا ما تمت المقارنة بين الخطر والخطأ أو الغش، فإن الخطأ هو التحريف غير المتعمد في التقارير والقوائم المالية، بينما يشير مصطلح الغش إلى عمل متعمد يقوم به فرد أو عدة أفراد من بين أفراد الإدارة أو اولئك المسئولين عن الحوكمة أو العاملين أو الغير، ويتعلق ذلك باستخدام الخداع للحصول على ميزة غير قانونية وغير مستحقة.

ثانياً: خطر إعداد التقارير المالية وأهمية تقييمه.

إن مخاطر التحريفات الناتجة عن إعداد تقارير وقوائم مالية مزيفة يتعلق بالتلاعب المتعمد في النتائج المالية المعروضة بالقوائم المالية، لتصوير صورة اقتصادية غير صحيحة للمنظمة، ويسعى مرتكبو مثل هذا التزييف إلى تحقيق مكاسب شخصية من وراء زيادة أسعار أسهم المنظمة، كما يقصد به التحريفات الناشئة من إعداد تقارير مالية احتيالية حيث تتمثل في تحريفات متعمدة أو حذف مبالغ أو التلاعب بالإفصاح بهدف خداع مستخدمي التقارير المالية، وبطبيعة الحال النوع الأخير أكثر خطورة وهو موضوع البحث.

ولقد أوضح أحد الباحثين أنه يمكن تقييم المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية من خلال الآخذ في الاعتبار ثلاثة عوامل رئيسية هي: سلطة الإدارة للتحكم في أعمال المنظمة، درجة التزام الإدارة، والفرص المتاحة أمامها للاحتيال كالقيم الأخلاقية التي من شأنها تيسير الاحتيال من قبل الإدارة، ومن لديهم سلطات وصلاحيات من العاملين، ومن وجهة نظر الباحثة فإنه يمكن أن يتم التلاعب بالتقارير المالية باستخدام عدة طرق منها: التلاعب أو التزوير أو التعديل في السجلات المحاسبية أو المستندات المؤيدة التي تستخدم في إعداد التقارير والقوائم المالية، وسوء عرض بالتقارير والقوائم المالية أو إسقاط متعمد فيها للأحداث أو المعاملات أو أية معلومات جوهرية أخري، وسوء تطبيق متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالمبالغ أو التبويب أو اسلوب العرض أو الإفصاح.

ثالثاً: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.

وإذا كان المراجع يمكن أن يقوم بدور في مساعدة إدارة المنظمة على مواجهة المخاطر، فإن الأمر يقتضي أن تتضاف إليه مهام جديدة. وأول هذه المهام أن يشترك كخبير في إعادة صياغة نظام الرقابة الداخلية في المنظمة ومن ثم مهام المراجع الداخلي. أما المهمة الثانية فهي قيامه بمراجعة تقرير إدارة المنظمة عن كيفية مواجهتها للمخاطر التي تعرضت لها المنظمة. أما المهمة الثالثة فتتمثل في إضافة أعباء جديدة إلى الإطار الفكري للمراجعة وإلى منهج العمل فيها ومن ثم إلى دوره كمراجع للقوائم المالية للمنظمة. وبعبارة أخرى فمن المهام الجديدة التي ستضاف إلى المراجع في عمله الأساسي تقتضي منه المشاركة كخبير في تهيئة البيئة المناسبة لأداء هذه المهام بإعادة صياغة كل من نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية كذلك.

الفصل الثاني
تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمدخل الكمي

مقدمة.

ولقد شهدت الفترة الأخيرة بعض التطورات في ممارسة مهنة المراجعة الداخلية، وكان من أهم مظاهر هذه التطورات التركيز على إدارة المخاطر التي أصبحت ضرورة ملحة وعنصر هام لاستمرارية الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها ومجالات أنشطتها. وجزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي منظمة، وامتد دورها ليشمل تطوير عمليات المنظمة، سواء كانت مالية أو غير مالية، والمساعدة في تحقيق الأهداف المرجوة منها من خلال منهجية واضحة لتطوير وتصميم عملية إدارة المخاطر، ونظم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات.

ومن هنا جاءت أهمية المراجعة الداخلية وكذلك ارتباطها بمهنة المراجع الداخلي، الذي أصبح إلزاماً عليه أن يكون قادراً على إدراك التفاصيل المهمة لعمليات المنظمة، ورصد المخاطر التي توجه المنظمة، ومتابعة هذه المخاطر بشكل مستمر. لذلك دعت الحاجة إلى تطوير دور المراجعة الداخلية في ظل إدارة المخاطر، ويعتبر من أبرز النماذج التي يمكن استخدامها لأداء هذا الغرض نموذج تحليل آثار الإخفاق(FMEA) حيث يعتمد هذا النموذج على مجموعة من المحددات لتقدير درجة المخاطر والعمل على الحد منها بدرجة عالية.

المبحث الأول

ضرورة وأهمية تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر

أولاً: الجهود المبذولة للتنظيمات المهنية في تطوير دور المراجعة الداخلية وتفعيل لجان المراجعة بشأن المخاطر:

(أ) الجهود المبذولة من قبل التنظيمات المهنية الشهيرة.

1- دور معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين IIA.

حيث قُدم ضمن الإطار العام لمعايير المراجعة الداخلية التي وضعها ذلك التنظيم عام 1978 م والتي عدلت 1993 م بعد أن كان من خمسة معايير عامة يتم تبويبها في مجموعات وتتضمن 25 معياراً فرعياً، ليصبح الإطار العام للمعايير المهنية الجديد المعدل من مجموعتين هما:-

الأولي: معايير السمات: Attribute Standards (سلسلة الألف) التي تتناول خصائص المنظمات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية.

الثانية: معايير الأداء: Performance Standards (سلسلة الألفين) التي تصف طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة.

وهكذا يبرز دور معهد المراجعين الأمريكي في محاولة صياغة المعايير التي تتعلق بعملية إدارة وتقييم المخاطر في منظمات الأعمال من خلال القائمين بالممارسة المهنية لتلك المنظمات. وإن كان ذلك بشكل توجيهي دون التوصية بكيفية التنفيذ الفعلي على أرض الواقع، حيث ترك الأمر لأعضاء إدارة المراجعة الداخلية دون إرشاد عملي.

1- دور لجنة دعم المنظمات (COSO).

ويعتبر إطار (COSO) من أكثر الأطر لنظام الرقابة الداخلية قبولاً، حيث عمد إلى تصميم هيكلاً للرقابة الداخلية، فهو يحق أحد أهم مراحل تطور الرقابة الداخلية، كما أنه السبب في تغيير الطريقة التي كان ينظر بها إلى الرقابة الداخلية، ومدى تكاملها مع عمل إدارة

المراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال، حيث كونها اهتمت بإدارة المخاطر وأكثرت التقارير المتتالية في هذا الشأن، فإنها ألقت مهام جديدة على نشاط المراجعة الداخلية الذي يقوم بتقييم ومراجعة أداء هيكل الرقابة المتكامل بالمنظمة ومن ضمنه إدارة وتقييم المخاطر المختلفة.

وترى الباحثة أنه بالرغم من ذلك لم ترد إشارة واضحة في تقارير لجنة (COSO) المتعاقبة منذ عام 1992 م وحتى عام 2010 م، بضرورة تطوير دور المراجعة الداخلية ليلائم هذا العمل. وعلى ذلك قدمت العديد من الدراسات البحثية في هذا الشأن، التي طالبت بأن تكون إدارة المراجعة الداخلية هي في مقدمة الآليات التي تهتم بعملية إدارة وتقييم المخاطر، ولكن في نفس الوقت غاب عن معظمها الوسيلة الفعالة لهذا العمل كما غابت عن توصيات وتقارير لجنة (COSO) من قبل

3- دور معهد المراجعين الداخليين بالمملكة المتحدة وإيرلندا.

اهتم معهد المراجعين الداخليين بالمملكة المتحدة وإيرلندا بقضية تقييم إدارة المخاطر ودور المراجعة الداخلية في المنظمة وذلك حيث تم إصدار نشرة تتضمن دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر عام 2002 (IIA UK 2002) ووضح فيها مجالات عمل المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر والتي تشمل التقييم والتأكيد على إدارة المخاطر من جانب إدارة المنظمة – وتحديد المخاطر الهامة ووسائل الرقابة عليها والافصاح عنها في التقارير المالية – وتقديم البرامج التدريبية للعاملين بإدارة المخاطر والتي تتضمن تحديد وتقييم أسلوب إدارة المخاطر واستراتيجيتها – وكذلك إعداد تقارير عن المخاطر وتقديمها لكل من مجلس الإدارة ولجان المراجعة ولجنة الخطر إن وجدت.

(ب) محاولات تفعيل دور لجنة المراجعة في فحص وتقييم مخاطر التقارير المالية.

يتمثل الدور الرئيسي للجنة المراجعة في ضمان المساعدة للحصول على جودة عالية للتقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية المراجعة، حيث تعد لجنة المراجعة بمثابة المراقب النهائي لعملية إعداد التقارير المالية للتحقق من خلوها من الأخطاء والانحرافات.

يجب أن تضمن لجنة المراجعة وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمنظمة، وأنه يدعم أوجه الرقابة، ويجب أن تضمن لجنة المراجعة أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة، وأنها متكاملة مع الممارسات العملية ومتماشية مع آليات اتخاذ القرار، وكذلك يجب التأكد من الأمور التالية:

- وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير وإدارة المخاطر في كل المستويات بالمنظمة.
- أن سياسة المخاطر مستمدة من مجلس الإدارة الذي يضمن بدوره كفاءة وفاعلية هذه المهنة.
- أن المديرين التنفيذيين والإدارة العليا وكذلك كفاءة العاملين بالمنظمة يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر.
- ضمان أن هناك هياكل مناسبه وترتيبات فعالة موجودة لضمان وجود إدارة فعالة للمخاطر.
- أن يتم توفير التقارير إلى التنفيذيين.
- التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغييرات الجارية.
- وجود سجلات معده للمخاطر توفر أساساً لرقابة داخلية فعالة.

ثانياً: تطوير أنشطة المراجعة الداخلية ذاتها لاكتشاف وتقييم المخاطر.

أدى تنامى المخاطر المختلفة في منظمات الأعمال إلى تطور العديد من الجوانب الهامة المرتبطة بأسلوب تقييم المخاطر بوجه عام ومخاطر التقارير المالية بوجه خاص، ومن أبرز التطورات الحادثة في هذا المجال، ضرورة الاهتمام بتقييم هيكل ونظم الرقابة الداخلية بالمنظمات، وأيضاً قياس وتقييم المخاطر، التي أصبحت في هذه الآونة من الحاجات الملحة أمام مقدمي البيانات المالية ومستخدميها في آن واحد، كما يجب أن يسهم نشاط المراجعة الداخلية في عملية حوكمة المنظمات في تقييم وتحسن العمليات من خلال وضع القيم والأهداف، رصد تحقيق الأهداف، ضمان القيام بالمسئوليات، الحفاظ على القيم.

وتقوم المراجعة الداخلية بالعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر وفعالية الرقابة الداخلية ككل، ومن المحتمل أن تكون المراجعة الداخلية هي الوظيفة الوحيدة داخل المنظمة التي يكون لها فهم عميق بالمخاطر والرقابة وتتولى تقديم المشورة لإدارة المخاطر والرقابة على كل العاملين في المنظمة، تقديم تأكيد مستقل وموضوعي لمجلس الإدارة عن مدى كفاية وفاعلية الرقابة الأساسية وانشطة إدارة المخاطر الأخرى في كل المنظمة، لذا فأنه من الصعب أن تجد منظمة كبيرة ليس بها مراجعة داخلية

وبذلك فإن المراجع يستطيع كخبير استشاري – أن يساهم في تهيئة بيئة المنظمة لمواجهة إدارة المخاطر من خلال: المشاركة في تحويل نظام الرقابة الداخلية إلى نظام لرقابة المخاطر ثم تقييم هذا النظام الجديد لأغراض المراجعة، والمشاركة في توسيع نطاق الدور الوظيفي للمراجع الداخلي. ومن هنا ترى الباحثة الحاجة إلى تزايد الاهتمام بأنشطة وظيفة المراجعة، الذي ينعكس على تقديم تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والمصداقية والواقعية، وتبعد عن ظاهرة الغش والاحتيال المرفوضة من كافة المستخدمين للتقارير المالية.

كما ترى الباحثة أن هناك محاور أخرى مؤثرة لتطوير أنشطة المراجعة الداخلية، تهتم بتحسين جودة التقارير المالية مثل النظر إلى مفهوم المراجعة الداخلية على أساس الخطر، واستقلالية أو موضوعية عملية المراجعة الداخلية لتطوير آلية داعمة لتقييم المخاطر، وتحسين أو تنمية قدرة وكفاءة القائمين بعملية المراجعة الداخلية حتى يستوعبون أدوات ونماذج تقييم المخاطر القائمة على الأساليب الكمية المستحدثة، فضلاً عن الدعم الإداري المستمر لأعضاء فريق المراجعة الداخلية بالمنظمة. ووجود لجنة للمراجعة.

ثالثا: أهمية المدخل الكمي في تطوير دور المراجعة الداخلية لتقييم المخاطر.

هذا وكانت قد أصدرت لجنة دعم التنظيمات (COSO) عام 2004 م، إطاراً متكاملاً بعنوان "إدارة المخاطر بالمنظمات – Enterprise Risk Management Integrated Framework (ERM) " – وفقاً لهذا الإطار يمكن للباحثة اقتراح الإجراءات التي يتبعها المراجع الداخلي عند تقييم المخاطر بالمنظمة، وهي: تبويب المخاطر في مجموعات متجانسة، تحديد المخاطر وأسلوب التعامل معها، تقييم المخاطر، التوصيل.

ولما كانت مخاطر إعداد التقارير المالية هي الأبرز – وهي موضوع هذا البحث – والتي يمكن أن تصنف تحت مسمى المخاطر التشغيلية، لذا وجب على الباحثة مناقشة أهمية تطوير دور إدارة المراجعة الداخلية تجاه هذا النوع من المخاطر تحديداً. هذا النوع من المخاطر الذي يمكن أن يترتب عليه معظم حالات الخسائر أو الإخفاق في المنظمة، والتي تنتج عن:

- الغش الداخلي الذي يتمثل في ممارسة الطرق الاحتيالية أو سوء استخدام الممتلكات أو تجاوز الأنظمة والتعليمات والتشريعات، ومن أمثلة ذلك الإعداد المتعمد للتقارير المالية غير الصحيحة، أو:

- الغش الخارجي الذي يتضمن الافعال التي يقوم بها طرف ثالث بهدف الاحتيال على القانون أو سوء استخدام المعلومات، كالتزوير والتلاعب في الشيكات أو المعاملات النقدية، أو التدمير الناتج عن قراصنة نظم المعلومات الإلكترونية أو المواقع، أو:

- الفشل غير المقصود في الإهمال بالوفاء بالالتزام المهني نحو العملاء، أو التورط في بيع المنتجات غير المرخص لها، أو الإضرار بالموجودات المادية كممتلكات المنظمة أو أصولها بسبب الكوارث الطبيعية أو الحوادث الإرهابية.

هذا ويمكن حدوث هذه النوعية من المخاطر التي تصيب إعداد التقارير المالية في أي مكان أو زمان بمنظمات الأعمال المختلفة. وتتدرج خسائرها أو مضارها من الخسائر الصغيرة جداً التي يطلق عليها "الإخفاق"، مروراً بالخلل أو التعثر المالي، إلى الإفلاس عند حدوث الخسائر الجسيمة أو شديدة الحدة، التي تنتهي بانقضاء أجل المنظمة. من هنا يكون الاهتمام بهذا النوع من المخاطر أياً كان حجمها وخاصة في بدايتها – أي في مرحلة الإخفاق المالي – سواء بقياسها أو تقييمها للحد منها، والذي يبرز فيه دور المراجعة الداخلية من أجل تفعيل هيكل الرقابة المتكامل بالمنظمة.

وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة تطوير دور تلك الإدارة الهامة في التنظيم، والبحث عن المدخل الملائم الذي يمكن استخدامه في هذا المجال لتذليل ما ينتج عن مخاطر إعداد التقارير المالية. ويعتبر من أبرز الآليات التي يمكن أن تساند إدارة المراجعة الداخلية، عند قياس وتقييم هذا النوع من المخاطر الذي يتسبب في إخفاق أي منظمة، الأساليب الكمية المناسبة لهذا الخطر. وحيث أنه يتصل خطر إعداد التقارير المالية بالإخفاق. ولكن الأمر الذي تود الباحثة التأكيد عليه، أن خطر إعداد التقارير المالية الذي يتسبب عنه ما يعرف بإخفاق المنظمات، يمكن أن يصلح له نموذج يلائمه، هو أسلوب "تحليل آثار الإخفاق" – (FMEA) Failure Mode and Effects Analysis – حيث يمكن تطويعه بعد مروره بعدة تطورات في تطبيقات تحليل تأثير وأنماط الإخفاق لأي منظمة أعمال. وخاصة إذا توافرت له عوامل أربعة واسعة المدى لتحقيق نجاحه، هي: وجود عملية فعالة لتحليل تأثيرات وأنماط الإخفاق، رعاية قوية من الإدارة، تطبيق أفضل لممارسات تحليل تأثيرات وأنماط الإخفاق، توفير موارد لتحليل تأثيرات وأنماط الإخفاق بشكل كاف.

المبحث الثاني

نموذج تحليل آثار الإخفاق كآلية كمية لتقييم خطر إعداد التقارير المالية

أولاً – طبيعة النموذج وميكانيكية العمل به ليلائم الأداء الخدمي.

يعد تحليل تأثيرات وأنماط الإخفاق(FMEA) بمثابة تقنية هامة تستخدم لتعريف وتحديد واستبعاد أي إخفاقات أو مشاكل أو أخطاء معروفة / أو محتملة من النظام أو التصميم أو العملية أو الخدمة قبل وصولها إلي العميل، كما يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات إدارة المخاطر، ويقيس النموذج المشار إليه سابقاً، تحليل تأثيرات وأنماط الإخفاق للمخاطر القصوى والدنيا لكل نمط من أنماط الإخفاق، ثم يتم وضع متوسط هندسي لإثنين من المخاطر لقياس المخاطر الكلية لأنماط الإخفاق. ويتم تحديد أولويات المخاطر من حيث المخاطر الشاملة بدلاً من المخاطر القصوى أو الدنيا فقط.

ويتم تحديد نمط الإخفاق باعتباره يمثل طريقة يمكن من خلالها أن يخفق العنصر أو النظام الفرعي او العملية، وما إلى ذلك في تحقيق المقاصد المرجوة. كما يمكن أن يستخدم نمط الإخفاق في عنصر باعتباره أحد الأسباب في وجود نمط الإخفاق في عنصر آخر. ويعرف سبب الإخفاق باعتباره ضعف التصميم الذي يؤدى إلى الإخفاق، ويتعين على الفريق المعنى بتحليل تأثيرات وأنماط الإخفاق، تحديد الأثر النهائي للإخفاق لكل نمط من انماط الإخفاق الذي تم تحديده. كما يعرف سبب الإخفاق باعتباره نتيجة من نتائج نمط الإخفاق في وظيفة المنتج أو العملية التي يتعامل معها العميل. كما يحدد التحليل التقليدي لتأثيرات وانماط الإخفاق أولويات المخاطر الخاصة بأنماط الإخفاق، من خلال عدد أولويات المخاطرة (RPN) والتي يتم تحديدها بواسطة العلاقة التالية:

$$RPN = O \times S \times D$$

حيث تمثل (O) عوامل المخاطرة، وتمثل(S) مدى شدة الإخفاق، وتمثل (D) القدرة على الكشف عن الإخفاق قبل أن يصل إلى العميل. ويتم تقييم عناصر هذه العلاقة باستخدام طريقة التقييم أو الرتب والدرجات، على أساس من 1-10.

ثانياً: آلية نموذج تحليل آثار الإخفاق في تقييم خطر إعداد التقارير المالية.

يعتمد نموذج تحليل آثار الإخفاق (Failure Mode and effect Analysis) على مجموعة من المحددات لمنع حدوث أخطاء العملية، حيث أن محددات هذا النموذج تساعد على تحديد نقاط الضعف في العملية. وبذلك يصلح لأن يكون طريقة لتقدير مخاطر آثار الإخفاق، مع تحديد الأولويات التي يجب أن تتخذ لتحسين الموقف. وتتمثل الخطوات والإجراءات المنهجية لأسلوب FMEA في تطوير عملية المراجعة الداخلية في الخطوات الآتية:

الخطوات الاولي: تحديد أهداف التصميم لعملية المراجعة مع تحديد المطلوب منها، بالإضافة إلى تحديد أجزائها أو أنشطتها والهدف من كل نشاط.

الخطوة الثانية: تحديد احتمالات الإخفاق في كل جزء او نشاط من أجزاء أو أنشطة عملية المراجعة في تتبع إعداد التقارير المالية.

الخطوة الثالثة: تحديد الأسباب الجذرية لكل حالة إخفاق متوقعة وتسجيل الأسباب المحتملة لكل حالة في نموذج.FMEA .

الخطوة الرابعة: تحديد مدى جدية كل تأثير، بمعنى تحديد مستوى شدة الضرر المترتب على حالة الإخفاق المحتمل، ويتم ذلك بالاعتماد على مقياس من (1-10) فتكون دلالة الرقم (1) غير هام، وتكون دلالة الرقم (10) كارثية، وعندما يكون حالة الإخفاق لها أكثر من نتيجة ضارة يتم تسجيل في نموذج FMEA المعدل الأعلى لشدة الضرر المترتب على حالة الانهيار المتوقعة.

الخطوة الخامسة: تقييم معدل تكرار حدوث الاخفاق من (1-10) حيث يدل الرقم (1)على أنه نادر الحدوث ويدل الرقم (10) على حتمية الحدوث، ويتم التسجيل على نموذج FMEA معدل الحدوث لكل سبب.

الخطوة السادسة: تحديد معدل امكانية اكتشاف كل سبب إخفاق محتمل قبل أن يتأثر به مستخدمي التقارير المالية أثناء الاستخدام الفعلي، ويتحدد معدل اكتشاف الاخفاق من واقع (1 - 10) حيث يدل الرقم (1) على أنه مؤكد ويدل الرقم (10) على استحالة الاكتشاف

الخطوة السابعة: تحديد النتائج المترتبة على الإخفاق المحتمل لكل حالة في عملية المراجعة، وتحديد ما يمكن حدوثه في حالة الإخفاق (الانهيار).

الخطوة الثامنة: حساب درجة الخطورة Risk Priority Number (RPN) والذي يساوى حاصل ضرب شدة الضرر في احتمالات تكرارية حدوثه في قابلية اكتشافه.

$$RPN=Severity\times Occurrence \times Detection$$

الخطوة التاسعة: تحديد الإجراءات الوقائية لكل سبب اخفاق محتمل وهذه الإجراءات يجب أن تمنع السبب المحتمل من الحدوث أو تقلل من احتمالاته أو تكشف الاخفاق بعد حدوث السبب الحادث فعلاً ولكن قبل تأثر مستخدمي التقارير المالية به.

الخطوة العاشرة: بعد تطبيق الإجراءات الوقائية من كل إخفاق، يجب ملاحظة النتائج وتسجيلها في نموذج FMEA.

ويتطلب إعداد أسلوب تحليل أثار الإخفاق FMEA أيضاً إعداد خرائط للتدفق (Flow Chart) توضح خصائص العملية ويمكن عرض المحتويات الأساسية (خطوات) لهذا النموذج FMEA في الآتي:

(أ) البيانات التمهيدية: وتتكون من الآتي:

1. **رقم النموذج، البند، مسئولية العملية، المسئول عن الاعداد، التاريخ، تاريخ النموذج، الفريق الاساسي.**

(ب) بيانات النموذج: وتتكون من الآتي:

نمط الإخفاق المحتمل أو المشكلة المحتملة، الآثار المحتملة للإخفاق ، درجة الشدة تكرار الحدوث، قابلية الاكتشاف (أو درجة الإحساس بالمشكلة)،درجة المخاطرة Risk: حيث ان RPN=(S)× (D)x(O) درجة المخاطرة، مستوى المخاطرة أو الافعال الموصي بها، نتائج(RPN).

ثالثاً: ملاءمة بيئة المراجعة الداخلية لمهام نموذج تحليل آثار الإخفاق.

يلاحظ أن هناك عدداً من المهام يجب القيام بها داخل أي منظمة تطمح إلي تحقيق نتائج إيجابية موحدة عند تطبيق تحليل تأثيرات وأنماط الإخفاق، وتعتبر إدارة المراجعة الداخلية هي الأقرب للقيام بها، وهذه المهام هي: المهمة الأولي: التخطيط الاستراتيجي لتحليل تأثيرات وأنماط الإخفاق، المهمة الثانية: خطة موارد تحليل تأثيرات وأنماط الإخفاق، المهمة الثالثة: تحليلات تأثيرات وأنماط الإخفاق العامة، المهمة الرابعة: برامج محددة لتحليلات تأثيرات وأنماط الإخفاق، المهمة الخامسة: المراجعات الإدارية، المهمة السادسة: مراجعة الجودة، المهمة السابعة: تنفيذ الإجراءات الموصي بها، المهمة الثامنة: الربط بعمليات أخري، المهمة التاسعة: الاختبار والإخفاق الميداني، المهمة العاشرة: دعم البرمجيات.

الفصل الثالث

مردود تطوير المراجعة الداخلية كمياً على تفعيل هيكل الرقابة

مقدمة.

ومن المعروف أن المستثمرون وأصحاب المصالح في حاجة إلى معلومات عن العوائد المتوقعة، وكذلك صيانة والمحافظة على الاستثمارات، ولذا فهم في حاجة إلى معلومات مالية تمكنهم من دراسة الموقف المالي للمنظمة. وبالتالي فهم في حاجة إلى تقارير مالية خالية (أو على الأقل محدودة) من المخاطر، والاطمئنان إلى أن هذا الامر قد لاقى اهتمام من إدارة المراجعة الداخلية. لذلك فإنه من الأهمية بإمكان تفعيل دور إدارة المراجعة باستخدام المداخل الكمية – كنموذج تحليل آثار الإخفاق – حتى يسهل لها عملية تقييم مخاطر التقارير المالية وإعدادها، وتفعيل هيكل الرقابة الداخلية المستخدم في المنظمة لخدمة المستخدمين وأصحاب المصالح.

المبحث الأول

الطبيعة الإيجابية بين المراجعة الداخلية وهيكل الرقابة عند الحد من مخاطر التقارير

أولاً: العلاقة التفاعلية غير المباشرة بين تطوير المراجعة الداخلية وتدعيم الرقابة الداخلية.

وتكتسب المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة وعنصراً فاعلاً من عناصر الرقابة الداخلية مصداقيتها من ثقة الجهات المستفيدة منها في جودة أداء إدارة المراجعة الداخلية، ولعل وجود إدارة للمراجعة الداخلية تابعة مباشرة لمجلس الإدارة وتضم مراجعين داخليين مؤهلين علمياً وعملياً ولديهم خبرة لوجود دليل مفعل لعملية المراجعة الداخلية، هذا من شأنه يحقق جودة أداء المراجعة الداخلية، ولعل أداء وظيفة المراجعة الداخلية بجودة عالية يحسن من عملية الحوكمة وينعكس بصورة إيجابية على مستوى الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر.

وزاد اهتمام المنظمات المهنية بالرقابة الداخلية نتيجة لتزايد حالات الاحتيال في التقارير المالية والادعاء بفشل المراجعة، حيث كانت معظم هذه المشكلات المالية مرجعها ضعف الرقابة الداخلية في هذه المنظمات، مما دعي إلى ضرورة إلزام الإدارة بإعداد تقارير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه من المتوقع أن يؤدى ذلك إلى محافظة المنظمات على نظم رقابية ملائمة تساعد على الرقابة من إجراء التلاعب وتضمن بناء استراتيجية ناجحة للمراجعة.

ولكي يتحقق نظام رقابة فعال يجب أن يكون مدعم بإدارة مراجعة داخلية فعالة ومستقلة، ووفقاً لما تم ذكره في معايير المراجعة الداخلية المعيار رقم (2130) الرقابة حيث أوضح دور المراجعة الداخلية في الحفاظ علي ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها ومحاولة التحسين المستمر، كما نص المعيار (2130 A1) يجب علي نشاط المراجعة الداخلية تقييم مدي ملاءمة الضوابط الرقابية لتتعامل مع مخاطر الشركات المتعلقة بالحوكمة، والعمليات وأنظمة المعلومات، وكما نص المعيار (2130 C1) يجب علي المراجع الداخلي أن يقوم بتقديم إنجازه للمهمات الاستشارية عند تقييم مسار الرقابة بالمنظمة من خلال معرفته للضوابط الرقابية المكتسبة، ومن هنا يظهر دور المراجع الداخلي باعتباره من إحدى حلقات الاتصال والرقابة بين الإدارة العليا والمستويات التنفيذية الأخرى وبين الموظفين وبعضهم البعض.

ومع اتساع نطاق مسئوليات المراجع الداخلي، لتشمل تقييمه لكفاية وفعالية تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية وإعداد تقرير عن ذلك، وتجد الباحثة أن كل هذا يساعد على إعادة الثقة لمستخدمي تقرير المراجعة بقدر ما، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تضيق فجوة الجودة في المراجعة، بجانب الارتقاء بمستوي الأداء المهني له. حيث تحظي جودة الأداء المهني للمراجع الداخلي باهتمام الباحثين والأكاديميين والممارسين لمهنة المراجعة، وذلك نتيجة للدور الهام في دعم الثقة والمصداقية للقوائم والتقارير المالية، وتوفير تأكيد معقول يمكن أن يستند عليه المراجع الخارجي بأن التقارير والقوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، والعمل على تخفيف مشاكل الوكالة، كما انها تساهم في تدنية عدم تماثل المعلومات. كما أن المراجع الداخلي هو الشخص الوحيد الذي يمكن أن يعتد بتقريره من قبل الإدارة للقوائم المالية بمختلف أشكالها.

ولتفعيل دور المراجعة الداخلية بغرض تحسين وتطوير والحفاظ والتقرير عن هيكل الرقابة الداخلية، ينبغي الأخذ في الاعتبار ما يلي:

أ- أهم الممارسات التي يمكن أن تسهم في تحسين قيمة المراجعة الداخلية.

1- الاشتمال على تغطية المخاطر وتخطيط المراجعة، استخدام تقنيات المتابعة والمراجعة المستمرة لتحديد المخاطر الناشئة، وذلك من خلال ثلاث مراحل على التوالي: من التقدير المستمر للخطر إلى المتابعة المستمرة إلى المراجعة المستمرة، زيادة التركيز على مخاطر الأعمال التجارية والاستراتيجية، تشجيع أفضل تنسيق بين أطراف الخطر مثل: المراجعة الداخلية، والالتزام وإدارة الخطر والشئون المالية وفقاً لمتطلبات التشريعات والإصدارات ذات الصلة مثل: مقررات لجنة بازل وغيرها، تحديد فجوات المهارات والعمل على تصنيفها حيث حددت منشأة (Price water house Coopers 2011) في " دراسة استقصائية للمهنة " مجموعة المهارات الهامة التالية كمهام لنجاح وظيفة المراجعة الداخلية في الأجل الطويل: المعرفة بمناهج إدارة الخطر 69%، وخبرة تقنية معينة 66%، والتفكير والتحليل القائم على أساس من النقد 65%، وفهم نموذج الأعمال التجارية واستراتيجية المنظمة 65%، والاتصالات 59%، والقيادة 58%، والخبرة في مجال الأعمال التجارية خارج المراجعة الداخلية 55%، زيادة كفاءة المراجعة، من خلال استخدام منهج قائم على المخاطر لتقليل الوقت المستغرق في المناطق المعرضة لخطر أقل، وتوحيد إجراءات المراجعة.

ب- الاستقلال والموضوعية والتقرير أو الإبلاغ الفعال للمراجعة الداخلية.

ج- دور السلطات الرقابية في تقييم وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية.

ثانياً: المردود الإيجابي لاستخدام المدخل الكمي في المراجعة الداخلية على خطر التقارير.

ترى الباحثة أن عمل المراجعين الداخليين يمتد بشأن إدارة المخاطر، في توفير تأكيد حول موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية في المنظمات بصفة عامة. وأن المقاييس المستخدمة عن الوضع الحالي والماضي القريب تعتبر أقل أهمية نسبياً، بينما المعلومات والمقاييس المستحدثة التي ترتكز على النماذج الكمية المناسبة تعتبر أكثر أهمية، حيث أن بيئة التغير السريع لها تأثير أكثر ديناميكية في ظل البحث عن وسيلة كمية لتقييم المخاطر.

وقد وضحت من الدراسة النظرية التحليلية السابقة، القيمة المضافة لنموذج تحليل آثار الإخفاق (FMEA)، عند استخدامه من قبل إدارة المراجعة الداخلية، من حيث إدارتها للمخاطر بفاعلية، حيث يسمح النموذج برسم المخاطر على منطقة النشاط التي تتأثر به، وكذلك وصف وإجراءات التحكم المطبقة، وتحديد المجالات التي قد يحتاج فيها زيادة استثمارات التحكم في المخاطر أو تخفيضها أو إعادة توزيعها، وبناء على ذلك فهو يمكن اعتباره وسيلة عون مناسبة للقائمين بالمراجعة الداخلية في مواجهة تقييم مخاطر إعداد التقارير المالية.

وأصبح الهدف من منهجية تطوير (FMEA) الذى تم استخدامه لأول مرة في سنة 1960 وبشكل خاص في صناعة مركبات الفضاء هو اتخاذ إجراءات وقائية من شأنها إزالة أو الحد من الاخفاقات المحتملة بشكل تدريجي من الأشد ضرراً فالأقل، وأيضاً تساعد في توثيق المعرفة الحالية والإجراءات المتخذة الخاصة بالأضرار الناتجة عن الاخفاقات المحتملة، لذا فهي تعتبر أداة من أدوات التحسين المستمر في إعداد التقارير المالية وزيادة قدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها في المجتمع، بعد أن كان الهدف الأساسي من هذا النموذج هو تحسين عوامل الأمان في المنتج. ثم تم انتشارها بشكل واسع كأداة لتحقيق الاعتمادية في المنتج سواء كان سلع أو خدمة (خدمة المراجعة الداخلية).

وتعتبر منهجية تحديد مواضع الاخفاقات المحتملة في إعداد التقارير المالية وتحليل المؤثرات هي منهجية مرحلية متدرجة خطوة بعد خطوة لتحديد جميع مواضع الاخفاقات المحتملة جزئياً أو كلياً، أثناء تصميم التقارير أو تجميعها أو عرضها على مستخدميها، كما إن الاخفاقات المحتملة لإعداد التقارير المالية يتم تقييمها تبعاً للنتائج المترتبة عليها، وتكرار احتمالات حدوثها (التكرارية)، وسهولة اكتشافها (قابلية الاكتشاف). وتستخدم منهجية (FMEA) في المراجعة الداخلية عند بداية التصميم لعملية المراجعة الداخلية، أو إعادة تصميمها مرة أخرى لتطويرها وفقاً لمتطلبات وظروف بيئة الأعمال صاحبة التغيير المستمر، أو عند تطوير تخطيط الأهداف لعملية المراجعة الداخلية، أو عند تحليل الإخفاقات في أنشطة عملية المراجعة الداخلية أو مرحلياً (على فترات دورية) أثناء تقييم عملية المراجعة الداخلية.

ثالثاً: الانعكاسات الايجابية لتطوير المراجعة الداخلية كمياً على المستفيدين.

بناء على التحليل التطبيقي لنموذج تحليل آثار الإخفاق – السابق الإشارة إليه– يمكن الوصول إلى مستوى المخاطر ودرجتها المتوقعة في التقارير المالية، من قبل إدارة المراجعة الداخلية، ومن ثم علاجها وملاحقتها بالصورة التي تدعم محتوى التقارير المالية وتقوى من هيكل الرقابة الداخلية. وهو الأمر الذي يكون له مردود كبير على المستفيدين من هذه التقارير، وهم: إدارة المنظمة – المراجع الخارجي – المستثمرين – ما نحى الائتمان وغيرهم.

المبحث الثاني

دراسة ميدانية لاختبار أثر تطوير المراجعة الداخلية كمياً على هيكل الرقابة

أولاً: طبيعة الدراسة الميدانية محل البحث.

وقع اختيار الباحثة على بيئة الاعمال المصرية لإجراء دراستها الميدانية، لعدة أسباب يعتبر من أهمها أنها تتضمن الأطراف الثلاثة وهم الطرف الأول: القائمين على إدارة المراجعة الداخلية للشركات الصناعية المسجلة في الهيئة العامة للرقابة المالية، والتي تكون ملمة إلى حد ما بموضوع تطوير دور المراجعة الداخلية بهدف تفعيل هيكل الرقابة الداخلية باستخدام الأسلوب الكمي المقترح. ثم المستفيدين من التقارير المالية وهم: المستثمرون ومانحي الائتمان أو المقرضون في المقام الاول. ثم اخيراً أساتذة المراجعة بالجامعات المصرية من المهتمين بمثل هذه الموضوعات وهم: الأكاديميون.

تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

لقد اعتمدت الدراسة على مجتمع مكون من أهم الفئات أو الطوائف والقطاعات المستخدمة والمستفيدة أو المهتمة بموضوع تطوير المراجعة الداخلية بهدف تفعيل هيكل الرقابة الداخلية باستخدام الأسلوب الكمي المقترح استخدامه، سواء كانوا القائمين على إدارة المراجعة الداخلية، أو المستفيدين من التقارير المالية، ولذا كان اهتمامها منصباً على الفئات التالية:

- القائمون على إدارة المراجعة الداخلية للشركات الصناعية المقيدة في الهيئة العامة للرقابة المالية (البورصة).
- المستفيدون من التقارير المالية ويمثلهم: المستثمرون ومانحي الائتمان.
- أساتذة المراجعة بالجامعات المصرية من المهتمين بمثل هذه الموضوعات كفئة حاكمة في الدراسة.

تنفيذ الاستقصاء وجمع البيانات من المستقصي منهم.

لقد تم توزيع قائمة الاستقصاء المعدة لغرض الدراسة على المستقصي منهم المشار إليهم فيما تقدم عند تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وذلك من خلال التسليم باليد أو بالبريد في بعض الأحيان الأخرى مع الاتصال والتواصل بهم من خلال الهاتف أو البريد الإلكتروني.

وقد قامت الباحثة بإرسال استمارات الاستقصاء إلى مفردات العينة على الوجه التالي:

- عدد (5) استمارات لكل إدارة للمراجعة الداخلية بالشركات الصناعية المختارة بالعينة والتي قبلت المشاركة، بإجمالي 50 استمارة.
- عدد (10) عشرة استمارة لكل مكتب أو شركة سمسرة واستشارات مالية من التي قبلت المشاركة، بإجمالي 50 استمارة.
- عدد (10) عشرة استمارات لكل إدارة ائتمان للفرع (أ) من البنوك التجارية الكبرى التي وقع اختيار الباحثة عليها في بورسعيد، بإجمالي 50 استمارة.
- عدد (5) استمارات للسادة الأساتذة تخصص المراجعة في كلية التجارة بالجامعات التي حددتها الباحثة مسبقاً والتي استطاعت التواصل معهم بإجمالي 40 استمارة.

أسلوب جمع البيانات وتحليلها.

تعتمد الباحثة في جمع البيانات لأغراض هذه الدراسة ـ على أسلوب الاستقصاء، من خلال استمارات وزعت إلى جميع أطراف وأفراد العينة، بحيث تتضمن خمسة عشر سؤالاً، تتفق كل مجموعة منها مع محور من محاور الدراسة الثلاث الممثلة لفروض الدراسة. على أن تتم الإجابة عليها وفقاً لمقياس (ليكرت) الخماسي، الذي يمكن من خلاله تحويل الإجابات الوصفية إلى إجابات كمية مقاسه لسهولة إجراء التحليل الإحصائي عليها

المقياس المستخدم في أداة الدراسة:
لقد قامت الباحثة باستخدام مقياس ليكرث الخماسي (Likert Scale) لتوسيع مدي الموافقة عند الإجابة على أسئلة قائمة استقصاء الدراسة للحصول على درجة عالية من الدقة.

ثانياً: الأساليب التطبيقية والتحليل الإحصائي المستخدم في اختبار فروض الدراسة.

وفي ضوء أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات الاحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، والتي تعتمد على نوعية البيانات المراد تحليلها تم اختبار كروسكال واليس (وهو اختبار لا معلمي وهو بديل عن تحليل التباين (ANOVA) يصلح في حالة البيانات التي لا تخضع للتوزيع الطبيعي، وهو اختبار معنوية الفروق بين ثلاث فئات مستقلة فأكثر من فئات العينة.

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية.

1- " لا توجد فروق معنوية بين آراء المستقصي منهم بأن جودة هيكل الرقابة الداخلية يساعد على تدنية مخاطر اعداد التقارير المالية".
2- " لا توجد فروق معنوية بين آراء المستقصي منهم بأن نموذج تحليل آثار الاخفاق يساعد إدارة المراجعة الداخلية في تقييم خطر اعداد التقارير المالية".
3- " لا توجد فروق معنوية بين آراء المستقصي منهم بأن تطوير دور المراجعة الداخلية بالأسلوب الكمي يساعد على تفعيل هيكل الرقابة الداخلية بالشركات الصناعية".

نتائج البحث.

توصلت الباحثة من دراستها النظرية التحليلية وكذلك الميدانية لعدد من النتائج الهامة التي تتمثل في الآتي:

1- لكي تتمكن إدارة المراجعة الداخلية من الحد من مخاطر إعداد التقارير المالية لابد من ممارسة أعمالها وفقاً لمعايير أداء المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين على أن تؤدى أعمالها بكفاءة وفي إطار العناية المهنية الواجبة.
2- يتمثل دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في تقييم مدى دقة تقرير إدارة المخاطر قبل اتخاذ أي إجراء من قبل الإدارة التنفيذية بالمنظمة، وتساعد المراجعة الداخلية على أساس المخاطر على تقديم توكيداً موضوعياً لفعالية إدارة المخاطر متضمناً إدارة المخاطر الرئيسية.
3- للمراجع الداخلي دور في مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم مدخل منظم، ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وبصفة خاصة مخاطر إعداد التقارير المالية والرقابة وعمليات الحوكمة.
4- يعتمد تطبيق منهجية المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر على وجود إدارة للمخاطر في المنظمة، كما تتطلب هذه المنهجية تقنيات للمراجعة الداخلية تتعلق بتقييم هذه المخاطر وخاصة مخاطر إعداد التقارير المالية.
5- للمراجع الداخلي دور هام داخل منظمات الأعمال من خلال تطوير كفاءة وفعالية بيئة الرقابة عن طريق تقديم خدماته التأكيدية والاستشارية وقيامه بالتحسين والتطوير لإضافة قيمة للمنظمة.

6- تطوير دور المراجع الداخلي بالاعتماد على الأساليب الكمية (نموذج تحليل آثار الإخفاق) يقدم مردوداً إيجابياً بتفعيل هيكل الرقابة الداخلية والمراجع الداخلي ذاته ومستخدمي تلك التقارير المالية.

7- هناك عدة عوامل ذات تأثير مباشر لتفعيل جودة المراجعة الداخلية في ظل إدارة الخطر باستخدام FMEA بالمنظمات محل الدراسة الميدانية، وكان من أهم هذه العوامل تحديد المخاطر والعمليات المرتبطة بها في كل عملية مراجعة، وتحديث معلومات الإبلاغ عن الإخفاقات في المنظمات، وتوافر لجنة مراجعة الإخفاقات.

8- جاءت نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة بشأن الوقوف على تطوير دور المراجعة الداخلية بالأسلوب الكمي يساعد على تفعيل هيكل الرقابة الداخلية، مسايرة لنتائج تحليلها النظري ومناقشتها وذلك على النحو التالي:

- **توجد موافقة من المستقصي منهم بشأن جودة هيكل الرقابة الداخلية يساعد في تدنية مخاطر إعداد التقارير المالية.**
- **توجد موافقة من المستقصي منهم بشأن نموذج تحليل آثار الإخفاق يساعد إدارة المراجعة الداخلية في تقييم خطر إعداد التقارير المالية.**
- **توجد موافقة من المستقصي منهم بشأن تطوير دور المراجعة الداخلية بالأسلوب الكمى يساعد على تفعيل هيكل الرقابة الداخلية بالشركات الصناعية.**

ثالثاً: توصيات البحث.

في ضوء النتائج السابقة توصى الباحثة بالآتي:

1- التأكد من توافر الكفاءة المهنية اللازمة لفريق المراجعة الداخلية، والتأهيل العلمي والعملي لفريق المراجعة الداخلية بما يمكنها من أداء الدور المنوط بتقييم المخاطر، وضرورة وجود جهات متخصصة لتدريب العاملين الجدد في قسم المراجعة الداخلية وتطوير أقسام المراجعة الداخلية لدى المنظمات في ضوء التغيرات الحديثة، والمهام الخاصة بإدارة المخاطر.

2- ضرورة تنظيم مهني للمراجعين الداخليين يهتم بالاطلاع على المعايير الدولية للمراجعة وتنقيحها ووضع المعايير المصرية لتتماشى مع البيئة المصرية، ومن ثم تفعيل دور المراجعة الداخلية في جميع منظمات الأعمال لما لها من دور هام في تحسين الأداء وإضافة قيمة للمنظمة، وفحص جودة المراجعة الداخلية بمعرفة أطراف خارجية مثل المراجعين الخارجيين تتوافر لديهم الخبرة المهنية، لضمان أداء وظيفة المراجعة الداخلية بمستوى جودة عالي.

3- وضع خطة استراتيجية من قبل إدارة المراجعة الداخلية لإدارة نموذج تحليل آثار الإخفاق FMEA، وكذلك الاهتمام بمتابعة تنفيذ خطوات وجميع مراحل FMEAs، وتوافر الموارد المطلوبة والدعم الفني من قبل الإدارة لجميع فرق FMEA.

4- ضرورة تركيز المراجع الداخلي على الأخطار الهامة، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، وخاصة مخاطر إعداد التقارير المالية، وذلك في ظل تطوير عمله باستخدام المدخل الكمي لمواجهة وتقييم المخاطر.

5- الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة من حيث تعظيم استخدام الأسلوب الكمي بإدارة المراجعة الداخلية للمنظمات بهدف الحد من مخاطر إعداد القوائم والتقارير المالية بها.

أولاً: المراجع العربية:

(أ) الكتب.

1. د. أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وخدمات التأكيد**، الدار الجامعية، جامعة عين شمس،2008.

(ب) الدوريات.

1. د. إيمان ممدوح حسن عبد العظيم، "دور المراجعة الداخلية في تطوير كفاءة وفعالية بيئة الرقابة في منشآت الأعمال "، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم 21، العدد الأول، أبريل، 2017.
2. د. حكمت سيد محمد، " إطار مقترح لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك – دراسة ميدانية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، الصادرة عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد خاص في 1-2 أكتوبر، 2012.
3. د. حنان محمد الخطيب، "إطار مقترح لتفعيل دور المراجع الداخلي في الحد من التلاعب في الأرباح – دراسة ميدانية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم 17، العدد الرابع، 2013.
4. د. خالد حسين أحمد، "منهج مقترح لزيادة كفاءة المراجعين على إكشاف الغش عند إعداد التقارير المالية في ضوء معايير المراجعة الحديثة – دراسة ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول 2007.
5. د. سوسن عبد الفتاح محمد ابو الجود، "الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية وفقاً للإطار المتكامل الصادر من لجنة COSO"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الاول،2007
6. د. صلاح أحمد محمد الشهاوى، "أثر تطوير أنشطة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية بتطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP)"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2014.
7. د. صلاح محمد عمران، "حوكمة الشركات ومشكلات الوكالة (حالة الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر): دراسة تحليلية ميدانية"، **المجلة العلمية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد (59)، 2015.

8. د. محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، "إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ديسمبر 2008 م.
9. د. مجدي محمد سامي، "دراسة تحليلية للعلاقة بين فعالية لجان المراجعة ومخاطر المراجعة – نظرية ميدانية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الاول، 2011.
10. د. ياسر أبو سمرة، "إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية "، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 35، العدد الثالث، 2011.
11. د. يوسف صلاح حسن، "دور المراجعة الداخلية في تحسيد أداء إدارة المخاطر"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني،2013.

(ج) أخـــــرى.

1. رويدا السيد علي المنوفي، **دراسة تحليلية لأثر التقرير عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية وفقا لتوصيات لجنة دعم التنظيمات COSO على تطوير أداء المراجع الخارجي**، رسالة ماجستير في المحاسبة (بحث غير منشور)، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 2015.
2. محمد لطفي عبد الرؤوف، **دراسة تحليلية لانعكاسات التكامل بين فلسفة المنطق المبهم وجودة المعلومات المحاسبية على متخذي القرارات الاستثمارية – دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير في المحاسبة (بحث غير منشور)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس،2009.

ثانيا: المراجع الاجنبية.

A) Books.

1. Experienced BKD Professionals, COSO, **Internal Control Framework Implementing the Enhanced Guidance for Internal Control over External Financial Reporting,** 2013, Pp: 1-13.

B) . Periodicals

1. Archambeault, Deborah s., "The Relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting" Euidence from SEC Enforcement Cases**", University at Albury –Sunny**, November 2002, pp: 1-21.
2. Beasley, M., et al., "The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit Function", **Journal of Forensic Accounting**, Vol.9, 2008.
3. Bedard, J. Chtourou, S. and Courteau, L," The Effect of Audit Committee Expertise Independence and Activity on Aggressive Earning Management, Auditing":**A Journal of Practice &Theory**, September 2004.
4. Ben-Daya, M. and Raowf, A., "A Revised Failure Mode and Effects Analysis Model"**, International Journal of Quality & Reliability Management**, Vol.13, No.1, 1996.
5. Bierstaker, James L.,"Accountants Perception Regarding Fraud Detection and Prevention Methods", **Managerial Auditing Journal**, Vol.21, No.5, 2006.
6. Braglia, M., MAFMA:" Multi-Attribute Failure Mode Analysis ", **International Journal of Quality &Reliability Management**, 2000.
7. Carl, S., Carlson, "FMEA Success Factors: An Effective FMEA Process", **Reliability Edge Home**, Vol.6, No.1, 2012.
8. Chin, K..., Poon, G. and Yang, J., "Failure Mode and Effects Analysis by Data Envelopment Analysis", **Decision Support System**, 2009.
9. D.H. Stamatis, " Failure Mode and Effect Analysis: Theory to Execution", **ASQC Quality Press, Milwaukee**, **Wisconsin**, 1995.
10. Karagiorgos, T., Drogalas, G. and Giovanis, N., "Evaluation of the Effective of International Audit in Greek Hotel

Business", **International Journal of Economic Sciences and Applied Research**, Vol. 4, No. 1, 2010.

11. ……., "Evaluation of the Effectieness of internal Audit in Greek Hotel Business", **International Journal of Economic Sciences and Applied Research**, Vol.4, No.1, 2011.
12. Philip Ayagre, "The Adoption of Risk Based Internal Auditing in Developing Countries": The Case of Ghanaian Companies, **European Journals of Accounting Auditing and Finance Research**, Vol.2, No.7, September 2014.
13. Rittenberg, L., Moore, W., and Covaeski,M., "The Outsourcing Phenomenon", **Internal Auditor**, Vol.56, No.2, April ,1999.
14. Simmons, M.R, "COSO Based Auditing", **Internal Auditor,** Vol.54, No.6, December 1997.

C) Other.

1. Committee on Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), **Internal Control-Integrated Frame-NewJersy**, 1992.
2. Committee of Sponsoring Organizations (COSO), **Enterprise Risk Management: An Integrated Framework (ERM),** New York, COSO, Sep. 2004.
3. IIA, Standard for the Professional Practices of Internal Auditing, **The Institute of Internal Auditors, Altamonte Spring, Florida**,1997.
4. ……..., **The Institute of Internal Auditors, Altamonte Spring, Florida**,1998.
5. "IIA'S Position Paper: The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management**", The IIA in Coordination with its IIA-UK and Ireland Affiliate**, The Institute of Internal Auditors Research Foundation**,** Florida, Sep., 2002.
6. The Institute of Internal Auditors (IIA)," **The International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing**", IMA, (2012).

ثالثاً: المواقع.

1. www.coso.org.
2. http: //www.dallasiia.org / pdf/ 090513 lunch. Pdf.
3. www.theiia.org, 2004.